د. عبد المنعم أبو الفتوح يطالب بـ..

تجميد النشاط السياسى للإخوان المسلمين لمدة ٢٠ سنة

تلقت جماعة الإخوان المسلمين ضربة أمنية شديدة بعد اعتقال اربعة عشر عضواً من قيادات الجماعة ويأتى على رأسهم د. محمود عزت نائب المرشد الأول الرجل الحديدى داخل الجماعة ود. عبد الرحمن عبد البر، ود. عصام العريان وآخرين قبل أن تفيق الجماعة من تلك الضربة الأمنية، إذ تلقت ضربه اخرى ولكنها ضربة معنوية قد تفجر الكثير من المشاكل الداخلية لجماعة الاخوان المسلمين..حيث أعلن د. عبد المنعم أبو الفتوح القيادى البارز فى جماعة الإخوان المسلمين عن مبادرة جديدة« ٢٠» إلى د. محمد بديع المرشد العام للجماعة والى اعضاء مكتب الارشاد، وهذه المبادرة تطالب بأن تبتعد جماعة الإخوان المسلمين عن العمل السياسى لمدة عشرون عاماً وتتحول إلى جمعية أهلية تهتم بالعمل الدعوى والخدمى متعللاً فى ذلك بحماية جماعة الإخوان المسلمين من الضربات الأمنية المتكررة ضد قيادات الجماعة.

وعلمت «الغد» من مصادرها الخاصة داخل جماعة الإخوان المسلمين أن مبادرة د. عبد المنعم أبو الفتوح قد فجرت خلافات حادة وعميقة بين اعضاء التيارات المتشابهة داخل الجماعة حيث حدث خلاف بين تيار المحافظين فمن حيث المبدأ وافق البعض منهم وذلك لإتقاء حدة الضربات الامنية والافراج عن القيادات الثلاثة التى تم القبض عليهم وهذا الرأى وافق عليه معظم أعضاء مكتب الارشاد باستثناء نواب المرشد وبعض اعضاء مجلس الشعب..وبعض الأعضاء ويتزعمهم د. محمد مرسي طالبوا بعدم الاهتمام أو حتى الإلتفاف إلى مبادرة د. عبد المنعم أبو الفتوح مع بذل الجهد للإنتشار والتغلغل داخل المجتمع والعمل على كسب تعاطف الشعب والظهور بشكل متماسك أمام القوى السياسية المختلفة. وبحسب المصادر أن د. محمد بديع المرشد العام رفض وبشدة تلك المبادرة وأكد على أن جماعة الإخوان المسلمين سوف تشارك في جميع الانتخابات البرلمانية والنقابية والمحليات وهيئات التدريس بل وأعلن أن مبادرة أبو الفتوح ماهى إلا وجهة نظر شخصية لأبو الفتوح وغير قابلة للنقاش داخل الجماعة إلا أن هذه المبادرة أرقت قيادات الإخوان المسلمين بعدما أصبح لها صدى بل ومؤيدين بين الاعضاء ولكن اللافت للنظر والمحير فى الأمر أن التيار الإصلاحى والذى يتزعمه د. عبد المنعم أبو الفتوح رفض المبادرة وساند فكرة اشتراك الجماعة فى كل المشاركات اسياسية بل وليس على سبيل المشاركة لكن للظهور بجدية بجانب القوى السياسية المعارضة سواء كانت أحزاب أو حركات إعتراضية والتعبير عن مواقف الإخوان المسلمين بشكل واضح وصريح.

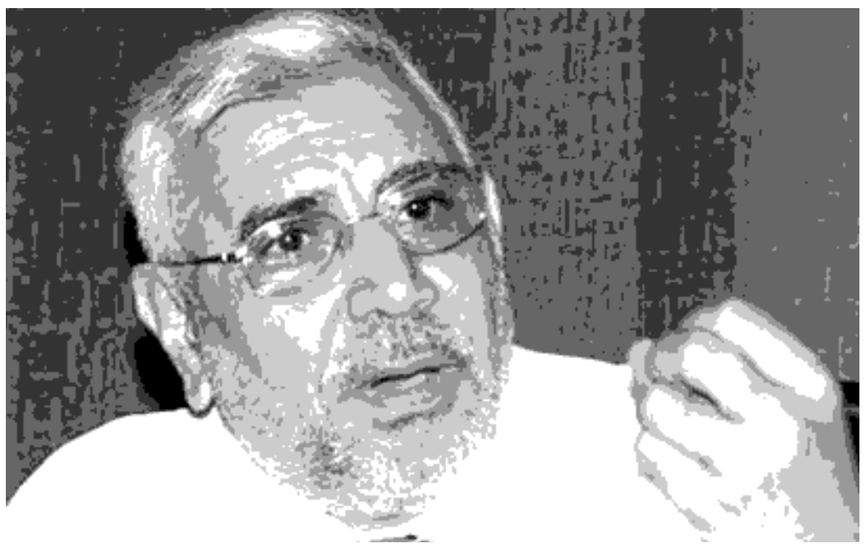

عبدالمنعم أبوالفتوح

كتب- ممدوح دسوقي:

وفى حقيقة الأمر أن مبادرة د. أبو الفتوح لم تكن الأولى من نوعها، بل سبقتها كثير من المبادرات من خارج جماعة الإخوان المسلمين أو حتي من داخل الجماعة وكان أخرها مبادرة«أحمد رائف» الشهيرة والتى كانت لها ضمانات أكثر ولمدة عشر سنوات فقط وليس عشرون عاماً هى المدة التى اقترحها «أبو الفتوح» لإبتعاد الإخوان المسلمين عن الاشتغال بالسياسة ولكنها بدون ضمانات اللهم إنقاء حدة الضربات الامنية التى تتعرض لها أعضاء الجماعة .

منظمة مدنية

ويقول د. عبد المنعم أبو الفتوح بانه أراد أن يقول أن جماعة الإخوان المسلمين فى مصر هى منظمة مدينة خالصة ويرد على من يدعى بأن بعض قيادات الإخوان ارادوا عسكرة جماعة الإخوان وفى البداية وصف «حسن البنا» جماعة الإخوان بأنها جماعة دعوية سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية، وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية ورابطة علمية وقصد بهذا الوصف أن يصبغ الجماعة بالطابع المدنى الخالص فى كل مجالاتها ولو أن التكوين العسكري كان جزء لا يتجزأ من الجماعة لقال الاستاذ«حسن البنا» أنها كتيبة جهادية لذلك فليعلم الجميع أن جماعة الإخوان المسلمين جماعة مدنية تعمل فى العمل السلمى الاجتماعى فى كل المجالات.. وتلتزم فى رؤيتها للعمل الإصلاحى بمنهج أهل السنة والجماعة وبالرغم من دخول بعض ثقافات العمل العسكرى السرى وتسربه إلى مناهج التربية والتثقيف داخل الإخوان المسلمين، إلا أن الجماعة من خلال مرجعيتها الفكرية والحركية تسعى لوضوح الطابع المدني الخالص فى مناهجها وآلياتها فثقافة العمل العسكرى تختلف عن ثقافة العمل المدنى والخلط بينهما يؤدى إلى الارتباك وسوء الأداء.

شمولية الاسلام

ويعلق«أحمد رائف» القيادى الإخوانى وصاحب المبادرة الشهيرة التى اعترف بها وأذاعها «مهدى عاكف» المرشد السابق للإخوان المسلمين عن مبادرة د. أبو الفتوح قائلا.. أنا مندهش فمن العجيب أن عبد المنعم أبو الفتوح ينادى بمبادرتى التى رفضها المرشد السابق ومكتب الارشاد.. ويؤيدها أبو الفتوح بل ويزيد عليها عشر سنوات أخرى تمنع فيها الإخوان المسلمين بالعمل السياسى.. إذن هو يطالب الجماعة بترك السياسة عشرين سنة أى ترك الانتخابات واتساءل ترى لماذا ضاعف عدد السنوات الذى ذكرته، وماذا سيفعل فى المكاسب التى جئت بها بها نظير هذا؟

فكانت مبادرة «رائف» هى عودة الفارين والاردبين من الخارج من اعضاء الجماعة وعدم ملاحقة القيادات امنياً ثم الموافقة فيما بعد للإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسى يعمل فى إطار الشرعية والقانون وايضاً تساءل «رائف» ماذا سيقول أبو الفتوح لبعض تلامذته عندما خاطبوه رافضين مبادرته ووصفوها بأنها تتناقض مع شمولية الاسلام ويتساءل «رائف» عن مدى التناقض ا ذا تم قبول المبادرة مع شمولية الاسلام!!

جماعة محظورة

ويشير رائف إلى ما يحدث داخل الإخوان المسلمين هو مأساة إغريقية فى أوضح صورها فما يتم داخل الجماعة يكاد ولا يصدق ولكنه يتم!! وهذا نتيجة للسرية والعمل الخفى الذى لا يظهر للناس ولا يعلمون عنه شيئاً ويتعجب من مجرد مناقشة ولا يعلمون عنه شيئاً ويتعجب من مجرد مناقشة أمر النظام السرى، داخل الجماعة والذى لازال يريد أمر الجماعة!! وطالما أن الإخوان جماعة محظورة فمن الطبيعى أن يديرها جهاز سرى ليس فى ذلك أدنى شك فهى جماعة محظورة لها تشكيلاتها فى كل مكان واستولت على كيانات ضخمة فى الدولة مثل النقابات..وهل يتصور أحداً أن يتم هذا دون تنظيم يدير هذه الأمور؟

ودليله على ذلك ما حدث مع المرشد السابق من تكتل مكتب الارشاد بالكامل ضد ارادته فى تصعيد د. عصام العريان إلى مكتب الإرشاد ثم عودته اليه مرة اخرى بإختياره عضواً فيه..وأيضاً ابعاد د. محمد حبيب وزملائه من مكتب الارشاد..ويرجعه الي وجود نظام سرى قوى جداً.. فى اشارة منه إلى أن رفض هذا يعتبر من السذاجة البالغة.

جمعية خيرية

ويؤكد د. عبد الستار المليجى عضو مجلس شورى الإخوان على إنه أول من طالب بالإصلاحات داخل الإخوان المسلمين وذلك بتحويلها من العمل السياسى إلى العمل الدعوى التطوعى ويكون ذلك من خلال جمعية خيرية تحمل اسم جمعية الإخوان المسلمين للتنمية البشرية وخدمة المجتمع والسبب الحقيقى لإبداء رغبته فى العمل الخيرى التطوعى بدلاً من العمل السياسى هو أن جماعة الإخوان أصبحت محظورة قانونيا ومعظم قادتها معتقلين ولا توجد مساحات الحرية متاحة لها، وبعد تأكد عزم الحكومة على المضى فى مخططها بالنسبة للإخوان ودليله على ذلك ما جرى فى انتخابات مجلس الشعب فى المرحلة الثانية والثالثة، وما جرى فى انتخابات مجلس الشورى والمحليات.. ويؤكد على تكرار الموقف الحكومى ذاته فى انتخابات النقابات والجامعات وهذا لموقف الحكومى وجد قبولا واستحساناً لدى كثير من القوى الوطنية والحزبية.. ويوجد ضيق شديد من الصراع السياسى بين الحكومة والإخوان حيث تدفع مصر ثمنه تخلفاً وفقراً وحرماناً من الحرية.. ولذلك فإن دعوته هى البحث عن وسائل مأمونه ومفيدة وقانونية لعمل سياسى محترم وبالممارسة الانسانية التى تتم فى البلدان المتقدمة حيث أن الصراعات القائمة بين الإخوان والحكومة لاتمت للسياسة بأى شكل من الأشكال.

خلط الأوراق

ويؤكد د. عبد الستار المليجى عضو مجلس شورى الإخوان على إنه أول من طالب بالإصلاحات داخل الإخوان المسلمين وذلك بتحويلها من العمل السياسى إلى العمل الدعوى التطوعى ويكون ذلك من خلال جمعية خيرية تحمل اسم جمعية الإخوان المسلمين للتنمية البشرية وخدمة المجتمع والسبب الحقيقى لإبداء رغبته فى العمل الخيرى التطوعى

ويستشهد «المليجى» بحسن البنا عندما رشح نفسه لإنتخابات البرلمان هو وأربعة من الإخوان ولكنه تراجع خلال ايام واختار مصلحة الدعوة وحريتها فى العمل وها هم قيادات الإخوان حالياً ليسوا مؤهلين لممارسة السياسة المحترمة الشفافة الصريحة وعلى جماعة الإخوان عدم خلط الأوراق وترك العملية السياسية وانتخاباتها المظلمة الكاذبة فمجالات العمل المفيد للوطن عديدة وشاسعة والإخوان مدربين ويجيدوا فنونها وليس مطلوباً أن نتراجع عن عقيدتنا أو فهمنا للإسلام إذا تركنا السياسة.

وشرح وجهة نظره لشمولية الاسلام إن الدولة الحديثة بها مؤسسات لها وظائف قومية كالجيش والطب والزراعة والتعليم، وتبادل السلطة وممارسة السياسة هى مهمة الاحزاب السياسية، وجماعة الإخوان المسلمين كعمل أهلى تطوعى يمكنها مساعدة أى جهة وفقا لقانونها ويضرب مثال لذلك بأن جمعية الإخوان المسلمين عند نشأتها كانت معاونة للأزهر فى مجال التعليم الدينى ومعاونة للأوقاف فى مجال التعليم الدينى ومعاونة للأوقاف فى مجال عمارة المساجد ومعاونة للشئون الاجتماعية فى مجالات البر وإعانة الفقراء فمهمة الإخوان هى تعليمية ارشادية ودعوية فى الأصل والمنشأ ولم تكن تنفيذية إلا فى الحدود التى سمح بها القانون العام، ويؤكد كلامه بإنه كان أحد المسئولين عن إعادة بناء جماعة الإخوان هو وجيله بتعاونهم مع الاستاذ «عمر التلمسانى» المرشد الاسبق للإخوان ولكن وفقاً لرؤي جديدة تم الاتفاق عليها وهي العمل بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية من خلال مؤسسات الدولة القائمة وبطريقة علنية وكان المثال التطبيقى على ذلك هو عملنا من خلال النقابات المهنية ونوادى اعضاء هيئة التدريس والإتحادات الطلابية والتوافق مع أحزاب الوفد والعمل والأحرار والدخول وفق قوائمهم الانتخابية لمجلس الشعب عامي ٨٤، ١٩٨٧ ولكن بعد هذا التاريخ بدأ النشاط السرى يتخول فى الإخوان المسلمين حتى تم الاستيلاء على كافة مقدرات الجماعة اثناء اعتقال جماعة الإصلاحيين فى قضية النقابات المهنية عام ١٩٩٥ مما تسبب فى حظر جميع مشاركات الإخوان فى مؤسسات الدولة فأعضاء جماعة الإخوان المسلمين لا يدخلون كليات الشرطة ولا الكليات الحربية، ومحرومون من التعيين فى السلك الدبلوماسى ويتم منهم من التعين معيدين فى الجامعات إلا بشق الأنفس.

أفكار معوجه

ويطالب «المليجى» أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين يريدون العمل فى السياسة ويصرون على ذلك فعليهم الانضمام إلى الاحزاب السياسية القائمة وهي كثيرة ومتعددة الايدولوجيات وكل عضو حسب ميوله السياسية ولكن بشرط أن تتفكك الجماعة ويتم إلغاء شعارها القائم وهو«الإسلام هو الحل» ويرى أن د. محمد بديع المرشد العام للجماعة لا يفهم الإخوان جيداً لإنه مشيع بأفكار معوجه عن النهج الإخوانى لإنه يصر على العمل السياسى والمفترض أنه داعية يدعو إلى الله ولا يدعو الى السياسة والعمل السياسى يترك للأحزاب السياسية فهذه الاحزاب هى أهل الحل والإصلاح، ودعى محمد بديع المرشد العام إلى قبول مبادرة د.عبد المنعم أبو الفتوح ولا يضيعها كما أضاع «مهدى عاكف» مبادرة«أحمد رائف» وأن تبتعد الإخوان المسلمين عن العمل السياسى ليس عشرون عام فقط بل الابتعاد يكون إلى الأبد، حتى تتحقق المشروعية القانونية لكافة اعمال الإخوان المسلمين وتحقق الشفافية التامة فى تداول الأموالو تجنب الفتنة والريبة وإمساك الدفاتر القانونية المحاسبية لكافة التصرفات المالية سحباً وإيداعاً وإنضباطات الإجتماعات الإدارية بتسجيل كل ما يصدر من قرارات منعاً للتلاعب والكذب والخديعة باسم الإخوان المسلمين وإذا تم هذا بشكل سليم ستكون النتائج إيجابية منها تحقيق الأمانة والطمأنينة للأعضاء والدولة وسريان اعمال البر والثقافة تحت سمع وبصر الأجهزة الرقابية لأنها ستكون وفقاً للقانون.. وستتحقق شفافية العلاقات حيث سيتم قطع دابر الفتن بين كافة اعضاء الجمعية..وسيتم التعامل بشفافية مع كافة مؤسسات الدولة وايضاً مع الرأى العام المصرى بالإضافة الى شفافية الأموال المتداولة داخل الجماعة والفصل التام بين ما هو دعوى وخيرى وبين ما هو سياسى وإنقاذ الشق الأكبر من عملنا الذى يتضرر ويتعطل بالعمل السياسى الذى يراه غير مناسب لجماعة الإخوان حالياً.

الإخوان المسلمين جماعة مدنية وليست كتيبة عسكرية

أحمد رائف

د.عصام العريان

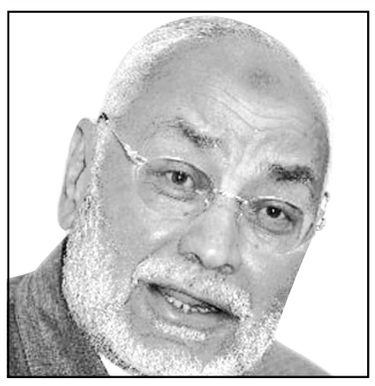

مهدى عاكف

صراعات داخل مكتب الإرشاد وصفقة للتضحية بعزت والعريان مقابل الإفراج عن خيرت الشاطر

كتبت- إيمان بدر:

لعلها المرة الأولى منذ سنوات التى يتم فيها إعتقال أحد صقور الإخوان القطبيين ومعه بعض رموز التيار الإصلاحي المعتدل داخل الجماعة فلا يخفى على أحد أن الدكتور محمود عزت الأمين العام السابق للجماعة رجل له توجهات قطبية إنعزالية نوعاً ما تتفق مع توجه الدكتور محمد بديع المرشد العام للجماعة ولكن من المفارقات حقاً أن يتم اعتقاله مع كل من د. عصام العريان ود. عبد الرحمن البر استاذ الحديث بجامعة الازهر وكلاهما ينتمى للتيار الاصلاحي المتحرر وفازا لتوهما بعضوية مكتب الارشاد بعد انتخابات شهدت صراعات عنيفة وحفت بمخاطر كادت تقضى على الجماعة ولكن على ما يبدو لم تنته بانتهاء الانتخابات بل جاءت الانتخابات نفسها كنتيجة لصراعات عنيفة إقتربت من الإنشقاق داخل صفوف الجماعة بسبب توتر الأجواء بين الدكتور محمود عزت الأمين العام السابق للجماعة والمتحكم فى كل أمورها حالياً وبين محمود حسين الأمين العام الحالى الذى لم يحتمل على ما يبدو إتساع سلطات وقوة جبروت عزت وهيمنته على معظم المكاتب الإدارية فى المحافظات وارتباط رؤساؤها به وهو ما أشعل أزمة جعلت الحكومة تقرر معالجتها وكعادتها فى التعامل مع أزمات جماعة الإخوان تحاول سكب البنزين على النار لتستفيد الحكومة من زرع مزيد من الفتن داخل اقوى الكيانات المعارضة والمنافسة لحزبها حيث أكدت مصادرأن اعتقال عزت ليس إلا محاولة لزيادة شعبيته واستثارة غضب أنصاره ليس ضد محمود حسين فقط ولكن ربما تندلع ثورة على المرشد الجديد محمد بديع نفسه بعدما سربت مصادر أمنية أنباء تؤكد أن بديع كان وراء التخلص من أعضاء مكتب الارشاد الثلاثة عزت والعريان ومعهما الدكتور عبد الرحمن البر وأن المرشد عقد صفقة مع الحزب الوطنى والحكومة بأن يضحى بهؤلاء ومعهم بعض قيادات مكاتب المحافظات مثيرو المشاكل فى مقابل الافراج عن وزير مالية الإخوان وممول الجماعة الأساسى الملياردير خيرت الشاطر الذى خسرت الجماعة مبالغ تجاوزت ٢٠ مليون جنيه سنوياً كانت تتبرع بها شركاته وفى سياق متصل أكدت المصادر أن الاعتقال على العكس يزيد من شعبية رموز التيار القطبى وسطوتهم ولذلك وتحديداً فى مكتب الجماعة بالاسكندرية تم إلقاء القبض على ثلاثة من قيادات المكتب الإدارى بالاسكندرية وذلك لأن مكتب الاسكندرية تحديداً جاءت منه أول مذكرة طعن على الانتخابات الأخيرة انتخابات مكتب الارشاد وايضاً انتخابات المرشد وهى المذكرة التى تقدم بها القيادى السكندرى د. ابراهيم الزعفرانى عضو مجلس شورى الإخوان ولم يتوقف الأمر عند هذه المذكرة ولكن الدكتور بديع حينما زار مكتب الاسكندرية مؤخراً تعرض لانتقادات عنيفة من قيادات المكتب وخاصة الإصلاحيين الذين طالبوه بكشف ما جرى فى الانتخابات من مخالفات وضرورة التحقيق حتى لو وصل الأمر لإعادة الانتخابات مرة اخرى وهو ما رفضه بديع بشدة ومن هنا أكدت المصادر أن اعتقال قيادات الاسكندرية فى هذا التوقيت يحمل رسالة وتلميحات واضحة بأن ثمة صفقة تمت بين بديع والحزب الوطنى بأن تخلصه حملات الاعتقال من الأصوات المعارضة له داخل الجماعة حتى ينفرد بالجلوس على عرش امبراطورية الإخوان أما المقابل فهو تطبيق النظريات والأفكار القطبية التى يعتنقها بديع نفسه والتى ستصب مباشرة فى مصلحة الحزب الحاكم حيث تنغلق الجماعة على نفسها وتبتعد عن الساحة السياسية والمنافسات البرلمانية والنقابية وتتخلى عن دورها فى العمل العام لتصبح نموذج حديث لجماعة التكفير والهجرة وغيرها من الكيانات السلفية الإنعزالية عملية تعيق الإنقسامات بين تيار المحافظين القطبيين وبين تيار الإصلاحيين المعتدلين يأتى فى هذا التوقيت القاتل قبل انتخابات مجلس الشعب بشهور قليلة والجماعة خارجة لتوها من عملية انتخابات محفوفة بالمخاطر كانت أشبه بالمذبحة ويكفى أنهم فقدوا خلالها رأس الجماعة المدير الدكتور محمد حبيب داهية السياسة ومعه حكيم الجماعة وشيخها المحنك الشيخ عبد الله الخطيب مفتى الإخوان وداعيتهم السياسى ومعهم كثيرون من القيادات التاريخية أمثال لاشين أبو شنب وصبرى عرفة وغيرهم وجميعهم محترفو انتخابات

قرارت ترشيح الاخوان للشورى غامضة وللشعب اكتفوا بملصقات ارشادية "الاسلام هو الحل"

بدت معالم إعلان الإخوان وأحزاب المعارضة عن نواياهم وقراراتهم سواء بالنسبة لترشيح لانتخابات الشورى أو الشعب غامضة حتى بالنسبة للإعلان عن أسماء مرشيحهم عن دوائر الانتخابية فى الاسكندرية إلا أن هذا لم يمنع استعدادت المشتاقين للترشيح للانتخابات أغلبهم أعضاء الحزب الوطني والمستقلين سواء انتخابات الشورى أو الشعب بتعليق اللافتات فى كافة أحياء وشوراع الاسكندرية تحمل تهانى الراغبين بالترشيح لأنتخابات الشورى أو الشعب سواء النواب الحاليين أو الجدد بالاعياد العامة سواء أعياد الاخوة الاقباط أو أعياد الشرطة والتي بانت واضحة أمام مرأى ومسمع الجميع .

كتبت - غادة الشريف:

ورصدت الغد شوارع الإسكندرية لتجد لافتات إعلانية تحمل أسماء الراغبين للترشيح مرة أخرى فى انتخابات مجلس الشعب القادمة منهم النائب محمد مصيلحى عضومجلس الشعب الحالى عن دائرة باب شرق ووالمهندس على سيف نائب مجلس الشعب عن دائرة المنتزة عن الحزب الوطنى ، بالاضافة إلى فواز عبد الحليم عضو مجلس الشعب عن دائرة كرموز "حزب وطنى" ، بالأضافة إلى مجدى عفيفى عضو مجلس الشورى عن دائرة حى وسط "حزب وطنى" والذى انتشرت لافتات خاصة به تحمل تهانى بأعياد الشرطة .

فى حين امتنع جميع الاخوان كالعادة عن تعليق لافتات التهانى بأعياد المسجين وعيد الشرطة واكتفوا بالافتات "لاسلام هو الحل" بالاضافة للملصقات تحتوى على ارشادات عامة للحث على الصوم والصلاة وارتداء الحجاب و فى نهاية اللافتات " توقيع الاخوان المسلمين " . بالأضافة لعقد الندوات والمؤتمرات التى يواظبون عليها سواء أثناء الترشيح أو بعده .

وبالنسبة لإنتخابات مجلس الشورى أكدت بعض المصادر فى حزب الوطنى انه رغم أنه تم تقديم طلبات للترشيح الا أنه لم يتم تحديد أسماء المرشحين أو الإعلان عنهم ، فى حين أبدى كلا من الدكتور محمد عبداللاه رئيس جامعة الاسكندرية الاسبق والدكتور سعيد الدقاق أمين الحزب الوطنى بالأسكندرية ومحمد صبرى أمين الشباب بالحزب الوطنى رغبتهم بالترشيح فى الانتخابات على مقعد الفئات فى الدائرة الاولى .

وابدي كلا من عماد رطبة وحسين خاطر ومحمد أبو الغيط "تجار" رغبتهم فى الترشيح عن الحزب الوطنى على مقعد العمال فى ذات الدائرة.

وبالنسبة للدائرة الثانية التى تتضمن دائرة باب شرق والعطارين والمنشية يدور الصراع على مقعد واحد "عمال" حيث اعتزم فيها النائب الحالى أحمد الزهيرى عضو مجلس الشورى عن الحزب الوطنى الترشيح مجددا ، بالاضافة إلى نوايا كلا من مختار الحبشى وكيل مجلس محلى حى وسط وعباس السيد على أمين دائرة المنشية وعادل فتح الله عضو مجلس محلى محافظة الاسكندرية الترشيح بنفس الدائرة وقاموا بتقديم طلبات الترشيح عن الحزب الوطنى.

وعن الدائرة الثالثة والتى تتضمن اللبان والجمرك ومنيا البصل أعلن النائب الحالى عن الحزب الوطنى بمجلس الشورى أحمد الطويل نيته فى الترشيح مجددا على مقعد الفئات عن الحزب الوطنى ، والذى استعد لخوض الانتخابات منذ الشهر الماضى بتقديم التهانى بالأعياد للاخوة الاقباط وخلال الاسبوع الماضى لافتات تحمل معايدة وتهنئة بأعياد الشرطة ويتصارع معه على نفس المقعد بذات الدائرة ابن شيقيقه النائب السابق "على الطويل" عن ذات الدائرة ويدعى "ياسر على الطويل" ، بالأضافة لأستعداد محمد ترجم رئيس مجلس محلى حى الجمرك ومحمد الكورانى عضو مجلس محلى المحافظة ويوسف حرب صاحب مدارس علوم المستقبل وجميعهم عن الحزب الوطنى للترشيح لأنتخابات الشورى .

وبالنسبة للدائرة الرابعة والتى تتضمن الدخيلة والعامرية وبرج العرب يدور الصراع على مقعدى الفئات والعمال وأبرز المرشحين النائبان الحاليان سعدواى راغب ضيف الله "فئات " حزب وطنى وسعيد مدكور عن مقعد "العمال" حزب وطنى ، بالاضافة إلى المهندس حسن خيرالله عضو مجلس محلى محافظة على مقعد "الفئات" وحسين ابراهيم صالح على مقعد "العمال" عن الحزب الوطنى .

وعن استعدادت الاخوان المسلمين أكد حسين ابراهيم رئيس المكتب الادارى للاخوان المسلمين بالاسكندرية ونائب رئيس الكتلة البرلمانية للاخوان المسلمين بمجلس الشعب أن تواجد الاخوان لابد منه فى جميع الأنتخابات وعطاءهم متواصل ومستمر للاهالى والشارع السكندرى بصفة دائمة مع الجماهير بتقديم الخدمات وحل مشاكلهم وعقد الندوات واللقاءات الجماهيرية سواء فى ظل وقت الانتخابات أو عدم وجود انتخابات رغم ان الحديث عن اللقاءات الجماهيرية قبل الانتخابات شئ سابق للاوانه.

لكنه ابدى استعداد الأخوان لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة بقوة مستندين على قاعدة عامة قائلا " الاخوان مستعدون بنفس العدد الذى خاضوا به انتخابات ٢٠٠٥ على الاقل " ، مشيرا إلى أن هناك مؤشرات لزيادة العدد مع الاحتفاظ بغالبية النواب الموجودين فى مجلس الشعب الحاليين والسماح لهم بخوض الانتخابات مجلس الشعب القادمه مع الاخذ فى الاعتبار بعض ظروف المرشحين بعدم رغبتهم فى الترشيح مرة أخرى لذلك لدينا بدائل لهم.

وبالنسبة للانتخابات مجلس الشورى القادمة ، فالقرار فيها مركزى من مكتب الارشاد فى القاهرة والذى لم يعلن بعد عن نواياه بالنسبة للترشيح أو عدم الترشيح فى الشورى وبالتالى لايوجد أسماء للمرشحين .

وبالنسبة لانتخابات مجلس الشعب ، فهذه لابد منها وهذا ماأيده صبحى صالح النائب الاخوانى عن دائرة الرمل قائلا "الاخوان لم يحسموا قرارهم حتى الان بخوض انتخابات الشورى ، معللا ذلك لكون انتخابات مجلس الشورى مساحتها ضيقة بالنسبة للاخوان والقرار فيها بطئ ومكتب الارشاد فى القاهرة هو من يقرر المشاركة فى الانتخابات من عدمها .

وأيد أسامه جادو عضو مجلس الشعب عن دائرة غبريال المشاركة فى الانتخابات سواء شورى أوشعب ، مؤكدا أن الهدف من خوض الانتخابات هو اصلاح المجتمع والتعبير عن قضايا واحتياجات الشعب .

وقال أن الاخوان مستمرون فى عطاءهم وتواجدهم فى الشارع مع الجماهير وبالنسبة للمرشحين وأسمائهم أكد أنه سيتم الأعلان عنها وقت فتح باب الترشيح حسب الدوائر المطلوب فيها الترشيح ، مشيرا إلى ان الاخوان على استعداد لخوض الانتخابات سواء شورى أو شعب ونسبة الاخوان الراغبين فى الترشيح زيادة عن المرات السابقة ، لاننا نسعى لزيادة مقاعد الاخوان فى البرلمان ، وذلك عن طريق الحركة الدوءبه فى الشارع والتواجد بين الجماهير .

اما فيما يتعلق بالأشراف القضائى وماقيل عن تقليص مساحة الاشراف القضائى فى الأنتخابات فى برامج التوك شو وأن حصة الاخوان فى المقاعد ستقل ولن يكون لهم وجود بعد تقليص الاشراف القضائى ،وبالتالى دورهم هيقل وتوزع مقاعدهم مناصفة على أحزاب المعارضة والحزب والوطنى اكد جادو "أن هذا لن يحدث ابداً" .

وأضاف أن العملية الأنتخابية لاتدار بقانون أو اشراف قضائى فقط بل بالارادة السياسيه والتى تتحكم فى الانتخابات لتخرج حرة ونزيهة معبرة عن ارادة الجماهير.

واشار إلى رهان الاخوان على الشعب وارادته والتى تفرض نزاهة الانتخابات قائلا" الاخوان مشاركون

بإرادة شعبنا لانهم هم الاساس فى الاختيار سواء بوجود اشراف قضائى منظم أو عدم وجود "